التحديات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي في الجزائر

الأستاذ الدكتور مصطفى بودرامة
مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الفضاء الاورومغاربي
الدكتور الطيب قصاص
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف١
الجمهورية الجزائرية

ملخص: منذ الاستقلال والجزائر تعيش معركة حقيقية وفي سباق مع الزمن من أجل تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية لتحقيق جودة الحياة، لكن بدون امتلاك صناعات وطنية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي، وتقديم منتجات صناعية وفق متطلبات الجودة العالمية، كما أن الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتراكم رأس المال جعل الاقتصاد مرهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطور الأسعار في الأسواق الدولية، كما جعله أكثر هشاشة، وشديد التأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط وتآكل احتياطي الصرف من سنة لأخرى .

يدرس هذا البحث أهم التحديات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي في الجزائر، علما أن الدولة أنفقت الكثير على هذا القطاع من اجل إصلاحه؛ فقد كلف خزينة الدولة مبالغ ضخمة تكفي لإنشاء حظيرة صناعية جديدة.

توصل البحث إلى مجموعة من التحديات التي تحد من قدرة القطاع في تحسين مستوى جودة الحياة في الجزائر، والمتمثلة أساسا في نقص التمويل اللازم بسبب انخفاض أسعار النفط، وعدم جاذبية مناخ الاستثمار في ظل تفشي ظاهرة البيروقراطية الإدارية، وعدم قدرة الجهاز الصناعي على إنتاج منتجات ذات جودة عالية وبأسعار مقبولة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الصناعة التحويلية، الصناعة الاستخراجية، النمو الصناعي، الصادرات الصناعية، التوطن الصناعي.

مقدمة:

إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتراكم رأس المال يجعل من اقتصادها مرهونا بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطور الأسعار في الأسواق الدولية، كما يجعله أكثر هشاشة وشديد التأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي، ولقد أدى انهيار أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية بأكثر من 50% وتآكل احتياطي الصرف من سنة لأخرى إلى دق ناقوس الخطر، وانتهاج السلطات الجزائرية لسياسة تقشفية مست جميع القطاعات وعلى كافة

المستويات، حيث نتج عن ذلك تجميد العديد من المشاريع التنموية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية إضافة إلى تجميد الزيادة في الأجور وللجوء إلى التمويل غير التقليدي المتمثل في طبع الأوراق النقدية وما يترتب عليها من تضخم.

إن البيئة المحيطة بالمؤسسات الصناعية تتميز بالتغير والتعقيد وشدة المنافسة، وهذا يتطلب منها الوقوف باستمرار أمام التحديات التي تفرزها هذه البيئة بالسرعة اللازمة وفي الوقت المحدد وبالكفاءة العالية، وذلك من خلال استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق وتبني الاستراتيجيات التنافسية الحديثة وفي مقدمتها إدارة الإبداع والابتكار باعتبارهما أحد المرتكزات الهامة في بناء وتعزيز قدرات التنافسية وتطوير منتجات جديدة ذات جودة عالية وبأقل التكاليف الممكنة، والتركيز على إدارة المعرفة والاستثمار في الموارد البشرية بصورة فعالة ومستمرة وبطريقة مثالية، مما يسمح لها بتحقيق النمو واختراق الأسواق الدولية.

بناء على ما سبق تتجلى مشكلة الدراسة في طرح السؤال التالي:

ماهي التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر؟

وينطلق البحث من فرضية رئيسة كالتالي:

تواجه القطاع الصناعي تحديات مختلفة متعددة تؤثر على تطوره وبقائه كنقص التمويل وارتفاع التكاليف وضعف إسهام القيمة المضافة للصادرات الصناعية الجزائرية وضعف الإنتاجية.

بناء على ما سبق يمكن أن نصيغ أهداف الدراسة بما يلي:

*-التعرف على الوضع الراهن للصناعة الجزائرية.

*-التعرف على مساهمة الصناعة في القيمة المضافة، وفي التوظيف والتصدير.

*-محاولة حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر.

أولا:مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة

يساهم القطاع الصناعي في القيمة المضافة من خلال الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، هذه الأخيرة تتكون من الصناعات الكهربائية والالكترونية، الغذائية، مواد البناء، النسيجية، الجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك.

تعاني الصناعة التحويلية في الجزائر من سيطرة الصناعات الاستهلاكية، إضافة إلى ذلك يتصف طابع صناعة القطاع الخاص بالطابع الأسري، الأمر الذي تصعب معه عمليات التوسع والشراكة.

أما الصناعات الاستخراجية تشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن، والخامات غير المعدنية.إن احد مقاييس التصنيع هو نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة وتختلف نسبة كل منهما في تكوين القيمة في القطاع

الصناعي الجزائري وهي غير مستقرة من سنة إلى أخرى كما توضحه بيانات الشكل الموالي.

الشكل ١: تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة ٩٥-٢٠١٤ الوحدة: مليون دولار

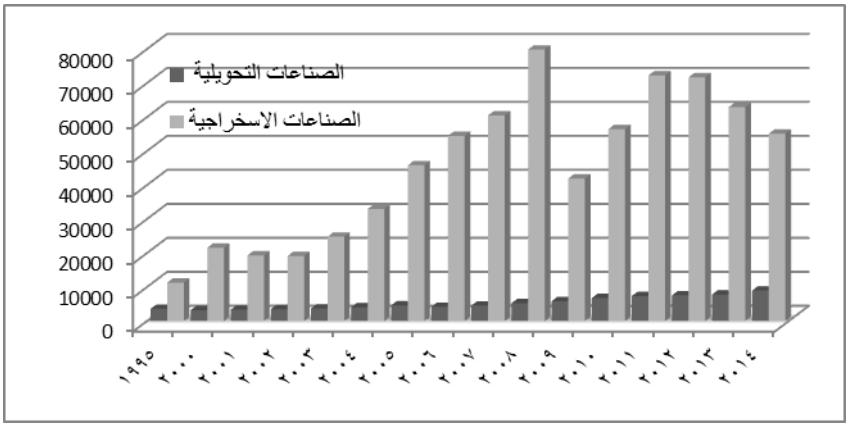

المصدر: اعتماد على نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، صندوق النقد العربي، أعداد متفرقة.

اعتماد على معطيات الشكل يتبين أن:

-تزايد القيمة المضافة للصناعات التحويلية من سنة إلى أخرى، وقيمتها ضعيفة مقارنة بالصناعات الاستخراجية، ويعكس هذا الضعف عدم قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة في السوق المحلية وخاصة قطاع صناعات النسيج وقطاع الجلود والأحذية، أضف إلى ذلك عمليات الخوصصة التي مست القطاع، أما بالنسبة للقطاعات التي ساهمت بشكل كبير في تكوين القيمة المضافة نجد قطاعات الكيمياء والمطاط والصلب، علما أن الجزائر تتوفر على قطاع واعد هو قطاع الميكانيك والمنتجات الكهربائية والسيارات.

-استمرت الصناعات الاستخراجية في النمو وسلكت اتجاها متزيدا ماعدا في عام ٢٠٠٩ انخفضت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية بسبب الأزمة المالية العالمية، وفي سنة ٢٠١٥ انخفضت بنسبة ٣٢% مقارنة بسنة ٢٠١٤ بسبب انخفاض أسعار البترول.

-تعاني الصناعات التحويلية من التراجع المستمر منذ بداية الثمانينيات للصناعة يظهر ذلك من خلال ضعف نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز١٥% خلال منتصف عقد الثمانينيات، لتنخفض إلى ٦% في سنة ٢٠٠٠ ثم لتنخفض إلى ٥% في سنة ٢٠١٠، وهي تعد نسبة ضعيفة بالمقارنة بكوريا الجنوبية التي بلغت حوالي ٢٨% [1]، وتواصل الانخفاض وتصل إلى ٤ % فقط سنة ٢٠١٤، ولتبقى في حدود ٤.٥ % في سنة ٢٠١٥ وبالتالي مساهمتها ضعيفة في الناتج، وهذا

التراجع في النسبة من سنة إلى أخرى بسبب ضعف الاستثمارات في هذه الصناعة وتقادم التجهيزات[2].

انطلاقا مما سبق يتبين جليا أن الصناعة في الجزائر تهيمن عليها الصناعة الاستخراجية وهو توجه يخالف تماما توجه الدول الصناعية المتقدمة.

بناء عليه هناك ضعف كبير في مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية، وهذا يرجع إلى طبيعة المشاكل المتنوعة التي تواجه هذا القطاع، وبالتالي لا يمكن للقطاع الصناعي الجزائري أن يؤدي دورا كبيرا في قيادة دفة التنمية في الجزائر بسبب انخفاض تنافسيته وضعف القدرة التنافسية للدولة ككل، ويمكن إيجاز أهم أسباب ضعف القدرة التنافسية في الجزائر إلى:

- انخفاض حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير.
- قلة الاهتمام بمعايير الجودة والنوعية وعدم القدرة على مسايرة التطور العالمي في ميدان التكنولوجيا المستخدمة؛
- ضعف الارتباط بالصناعة؛ فمعظم الأبحاث الجامعية لا تقوم بأبحاث تطبيقية ذات ارتباط محتمل بالاستخدام التجاري، بالرغم من امتلاك الجامعات القدرة والأفراد المؤهلين لتلبية الاحتياجات المحددة بالصناعة؛
- عدم وجود سياسة تصنيعية واضحة المعالم والأهداف لتطوير هذا القطاع، إذ يلاحظ أن أغلب الدول النامية اعتمدت بشكل أساس على استراتيجيات منقولة من دول أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الزمان والمكان والظروف المتاحة دوليا ومحليا؛
- عدم الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية؛ إذ يلاحظ أن القطاع لا يشتغل إلا بنصف قدراته، حيث قدرت سنة ٢٠٠٤ بـ: ٥٠% و٤٨% سنة ٢٠٠١ بعدما كانت تقدر سنة ١٩٨٨ بـ: ٦٥,١%.
- شهدت سنة ٢٠١٤ تدشين مصنع رونو الجزائر الذي عرف ميلاد أول سيارة جزائرية الصنع وهي رونو سامبول التي تتمتع بمزايا حصرية وطراز عال.
- وفي سياق تنويع الاقتصادي يعتبر قطاع النسيج أحد المجالات التي تعول عليه الحكومة، وقد سجل هذا النشاط الذي انهار في التسعينيات ديناميكية نسبية في السنوات الأخيرة بفضل توقيع عقود الشراكة؛ حيث في عام ٢٠١٧ تم التوقيع على مذكرة اتفاق بين المؤسسة العمومية " تكسلاغ" والمجموعة التركية "بوينر ساناي" اللتان دخلتا في مشروع مشترك لإنتاج خيط الصوف والمنتجات النسيجية الأخرى.
- لقد شهد القطاع الصناعي دفعة جيدة في عام ٢٠١٧ بفضل إطلاق عدة مشاريع في عدة شعب على رأسها قطاع السيارات متبوع بصناعات الإسمنت والصلب

غير أن المناولة في مقابل ذلك لم تستطع إلى الآن بلوغ الحركية المنشودة، حيث يبلغ عدد المؤسسات الجزائرية الناشطة في مجال المناولة حوالي ٩٠٠ مؤسسة أي ١٠ بالمائة فقط من النسيج الصناعي المحلي مقابل ٢٠ إلى ٣٠ بالمائة في تونس والمغرب.

ثانيا: الاستثمار الصناعي

إن معدل الاستثمار هو مؤشر مهم للاقتصاد وهو النسبة بين مجموع الاستثمارات المنجزة في البلد والناتج المحلي الإجمالي، لقد حظيت الصناعة في الجزائر بحصة هامة من مجموع الاستثمارات إذ بلغ معدل الاستثمار٤٤.٧% خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٣، و٤٣.٤% خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ و٥١.٦% خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٠، وهي معدلات مرتفعة جدا حيث اهتمت الجزائر بالصناعات المصنعة[3].

ويبلغ المعدل المتوسط للاستثمار في القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠ حوالي ٢٨.٧٥% وهو مرتفع مقارنة بالدول المصنعة، كما توضحه بيانات الجدول الموالي.

جدول رقم١: المعدل المتوسط للاستثمار خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠ لمجموعة من الدول

البلدان	الجزائر	فرنسا	ألمانيا
النسبة من PIB	%28.75	%19.43	%20.46

المصدر: بالاعتماد على بيانات اليونيدو، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.unido.org

حيث يلاحظ ارتفاع معدل الاستثمار الصناعي مقارنة ببعض الدول المتقدمة، وهذا يؤكد اهتمام الدولة بهذا القطاع، وتخصص الجزائر سنويا نحو ٢٥% إلى ٣٠% من الناتج الوطني الخام للاستثمار الصناعي وعصرنة وسائل الإنتاج، بما سيسهم على المدى القريب في رفع نسبة النمو بالقطاع الصناعي، وقد رتبت الجزائر في ميدان معدل الاستثمار في المرتبة ١٧ وراء الصين وفيتنام في سنة ٢٠١٠، أما في جانب النمو الاقتصادي فقد رتبت في نفس السنة في المرتبة ١٠٧ عالميا، وهذا يؤكد أنه لا توجد علاقة بين معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر.

كان من الممكن أن تستفيد الصناعة الجزائرية من الأزمة المالية العالمية في سنة ٢٠٠٨ من اجل الحصول على الآلات ومستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة والقيام بشراء مصانع بكاملها خاصة من الدول الأوربية نظرا لامتلاك الجزائر التمويل اللازم في تلك الفترة، ونظرا لنقص المقدرة الاستشرافية لمسئولي القطاع لم يتم استغلال الفائض من الأموال وتحمل الاقتصاد الجزائري تكلفة الفرصة الضائعة.

ثالثا: النمط الصناعي المتبع

اعتمدت الجزائر منذ السنوات الأولى لاستقلالها الأولوية لوضع قاعدة صناعية عمومية متنوعة، التي كان الإنتاج فيها موجها حصرا للسوق المحلية، ولقد شكلت فكرة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو الأطروحة المركزية في التفكير التنموي في الجزائر، وطبقت نموذج الصناعات المصنعة المعد من طرف الاقتصادي G.D. Debernix، عن طريق إعادة هيكلة الاقتصاد بأكمله من خلال تنشيط الفروع الصناعية كالحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكيمياء والمواد البناء في شكل منسجم، وكانت تهدف إستراتيجية التصنيع إلى تحقيق الأتي[4]:

- توفير مناصب العمل والحد من البطالة.ل
- التكامل بين الصناعة والزراعة.
- إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات المستوردة.
- تصدير الفائض من المنتجات.
- تلبية الحاجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع.

لقد هيمنت حصة المحروقات على إجمالي الصناعة، وتم التركيز في سياسة التصنيع على إنشاء الوحدات الإنتاجية ذات الأحجام الكبيرة نتيجة طبيعة الاختيار التكنولوجي الذي تم تنفيذه وخاصة سياسة المفتاح في اليد، وتم مركزتها في مناطق محددة حتى يسهل مراقبتها، مما نتج عن هذا الاختيار عدة ظواهر أهمها:

- التبعية التامة للمتعامل الأجنبي فيما يخص قطع الغيار ومختلف الأدوات والمعدات الملحقة، وحتى المادة الأولية التي يجب أن تطابق مواصفات التجهيزات والآلات المستوردة.
- صعوبة تسيير هذه المؤسسات نتيجة كبر حجمها؛
- ضعف إنتاجية الوحدات الصناعية؛ بحيث لا تتعدى في أفضل الأحوال ٦٠% من طاقتها؛

وبعد انخفاض أسعار البترول سنة ١٩٨٣ اثر سلبا على تمويل هذه المؤسسات لأن أسعار منتجاتها كانت محددة ومدعمة من طرف الدولة، بناء عليه تم التوجه نحو الصناعات التصديرية، وفي أواخر سنة 1991 تم تطبيق إستراتيجية جديدة خاصة بقطاع المحروقات هدفها فك الخناق عن الضائقة المالية التي عاشتها الجزائر، حيث تم تعديل القوانين المتعلقة بأنشطة التنقيب والبحث عن حقول النفط والغاز واستغلالها ونقلها، وتمحورت هذه التعديلات في إعطاء الأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي من خلال ما يلي[5]:

-توسيع مشاركة رأس المال الأجنبي إلى التنقيب عن حقول الغاز الطبيعي واستغلالها وحتى النقل بالأنابيب.

-إعطاء الشريك الأجنبي الحق في الحصول على حصته من الإنتاج الذي يشارك فيه.

-منح تخفيضات جبائية على نتيجة الاستغلال من أجل التحفيز على جذب الاستثمارات الأجنبية.

-بإمكان المستثمر الأجنبي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال وجود نزاع بينه وبين المؤسسة الوطنية بعد فشل عملية المصالحة.

- وفي هذا الإطار فإنه وخلال هذه المرحلة تم فتح القطاع الصناعي أمام الشركاء الخواص سواء كانوا أجانب أو وطنيين كما أن الدولة لم تعد تملك 100% من رأس مال الشركات[6]، بل بإمكانها امتلاك نسبة 51% أو أقل حسب الأهمية الإستراتيجية للشركة أو القطاع حتى تتمكن من الرقابة على أنشطة المؤسسات والقرارات داخل مجلس الإدارة خاصة تلك المتعلقة بالتنازل عن المؤسسات .

رابعا:نمو القطاع الصناعي

يساهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يؤدي إلى رفع الإنتاجية، وقد بذلت الدولة جهود معتبرة في دعم التنمية الصناعية، ويمكن متابعة تطور النمو الصناعي من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم ٢: تطور نمو القطاع الصناعي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٦

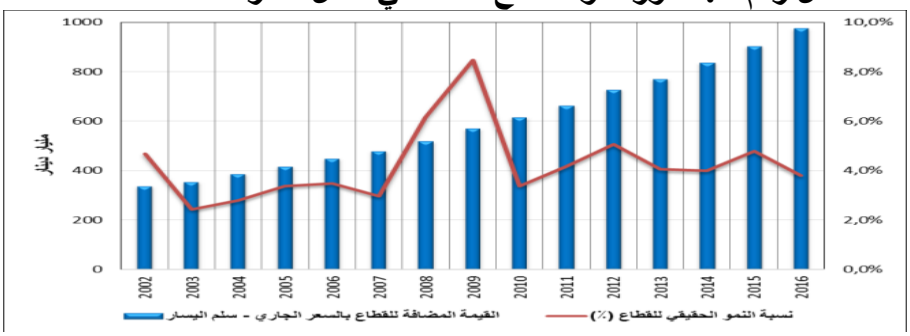

Source: Office National des Statistiques, disponible sur le site: http://www.ons.dz

يلاحظ من خلال الشكل ركود القطاع الصناعي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، بالرغم من الإمكانات المالية المسخرة له خلال عشريتين من الزمن، كما تراجع الإنتاج الصناعي خارج المحروقات في سنة ٢٠٠٧ بنسبة ٣%، وانخفض إنتاج الصناعة المعملية بنسبة ٦.٥ % وهو أكبر انخفاض سنوي له منذ سنة ٢٠٠٠؛ وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتعد النمو السنوي المتوسط للصناعة المعملية نسبة ٠.٣ % خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧[7]، ثم نما القطاع خلال سنتي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وانخفض في سنة ٢٠١١، لأن عملية التراجع عن سياسة التصنيع أثرت سلبا على نمو هذا القطاع، وقد سجل الإنتاج الصناعي العمومي في الجزائر ارتفاعا طفيفا قدر بنسبة ٠.٤% في سنة ٢٠١١ بعد أن سجل انخفاضا بنسبة ٢.٥% السنة ٢٠١٠، نظرا إلى انتعاش

الصناعات الغذائية بنسبة ٢١% مقابل انخفاضها بنسبة ٣.٣% في سنة ٢٠١٠، وهو يعتمد في تمويله على حصيلة إيرادات النفط فيما يتعلق بعملية التجهيز.

وقد بلغت نسبة النمو المتوسطة للقطاع خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ حوالي ٤ % وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بحجم الأموال التي وجهت لتأهيل القطاع.

علما أن هدف الحكومة الوصول إلى مساهمة الصناعة بـ١٠% في الناتج المحلي الخام في غضون ٢٠٢٠، وهو هدف صعب التحقق حيث يتطلب من جهة تضاعف الإنتاج الصناعي، ومن جهة أخرى وجود المناخ الذي يسمح بالوصول إلى ذلك، وان النمو الصناعي مرتبط بمؤشر إنتاج الصناعة التحويلية وقدرته على إنتاج منتجات تتميز بارتفاع جودتها، فلقد انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي العمومي خارج المحروقات ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٧ بحوالي ٣١ نقطة، حيث أن الصناعات الكترونية، الكهربائية والميكانيكية انخفض إنتاجها بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة، وانتقلت مساهمته في القيمة المضافة للقطاع الصناعي من ٥٤% إلى ٣٠%.

ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع متمثلة في الصناعات الغذائية، الصناعات الكترونية، الكهربائية والميكانيكية، والكيمياء البلاستيك والمطاط؛ حيث تساهم هذه الفروع مجتمعة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ بحوالي ٣٥% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي، في حين أن القطاع الخاص يرتكز هو الأخر على ثلاثة فروع من الصناعات، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة والصناعة البلاستيكية والكميائية وهي تمثل ما نسبته ٨٤% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص خلال سنة ٢٠١٥ حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

وقد بلغت نسبة نمو القطاع الصناعي ٣.٩% سنة ٢٠١٦، علما أن ٩٥% من نمو الصناعة ناتج عن الفروع الثلاث المتمثلة في الصناعة الغذائية ومواد البناء والماء والطاقة؛ حيث أن فرع الصناعات الغذائية يشكل أكثر من ٧٠% من هذا النمو.

خامسا:التوطين الصناعي:

لقياس درجة التركيز المكاني العالمي للقطاعات الصناعية، وكذلك أنماط مواقعها في الجزائر لسنة ٢٠١٧ تم تطبيق نموذج موران[8]، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم٠٢: المؤشر الإجمالي لموران للقطاعات الصناعية في الجزائر خلال سنة ٢٠١٧.

المتغير	(I): المؤشر الإجمالي لـMoran	التوقع E(I)	الاحتمال
إجمالي العمالة الصناعية	٠.٠٢٨٧	٠.٠٢١٤-	٠.٠١٨٨

Source : traitement personnel, effectué à l'aide du logiciel Geoda 0.9.5-i, d'après les données recueillies (ONS.CNRC, MDIPI)

تظهر الحسابات أن قيمة إحصائيات موران إيجابية، وأكبر من توقعاته عند مستوى دلالة ٠.٠١٨٨٪، وأن التركيز المكاني مهم للعمالة الصناعية، وهو مرادف للتركيز العالي للأنشطة الصناعية في جميع أنحاء البلاد، ومع ذلك تظل هذه الاستنتاجات غير مكتملة حتى درسنا توزيع كل فرع صناعي بشكل منفصل.

-وفقًا لمؤشر موران العالمي يحتوي فرع الصناعات الغذائية، الصناعات الكترونية، الكهربائية والميكانيكية، والكيمياء البلاستيك والمطاط على أعلى تركيز مكاني للوظائف (I=0.0287) ، وهي تستقطب اكبر عدد من العمال.

-إن فروع المياه والطاقة، المناجم والمقالع، الخدمات البترولية والأشغال، تقدم قيمًا إيجابية وهامة لمؤشر موران في حدود ٢٠.١٦٪، ١٠.١٦٪ و٢٠.٤٠٪ على التوالي، يمكننا القول أن هذه الفروع في وضع متوسط ومقبول.

- الفروع المتبقية لها قيم سالبة وغير مهمة لقانون موران، وهذا يعني أن التوزيع الجغرافي لأنشطة هذه الفروع الصناعية في المجال الاقتصادي الجزائري لا يظهر أي تركيز.

وباستخدام مؤشرات الارتباط المكاني المحلية، لوحظ مايلي:

- تركيز كبير لفرع الأغذية الزراعية في مدينة الجزائر وبومرداس وتيزي وزو، البليدة، بجاية ، تيبازة وبويرة.

-استقطاب قوي للصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية في قسنطينة، سكيكدة، ميلة، عنابة، جيجل، سطيف، قالمة، طارف ووهران.

- مستوى عال من التركيز في فرع الصناعات الكيميائية والمطاطية والبلاستيكية في مدينة الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة، تيزي وزو ، بجاية وبويرة.

- تركيز كبير لفرع صناعة الأخشاب والفلين والورق والطباعة في الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة، تيزي وزو، بجاية، البويرة والمدية.

- ولايات الجزائر العاصمة، بومرداس، البليدة، تيزي وزو، بجاية وغرداية هي محور أنشطة صناعات النسيج والجوارب والملابس.

- تركيز كبير من إجمالي العمالة في صناعات الجلود والأحذية في مدينة الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة، تيزي وزو، بجاية والمدية.

أتاح التحليل الإحصائي تحديد أماكن توطين الصناعة، مع تحديد خصائص كل منطقة، وتم تحديد الصناعات الأكثر تركيزًا وبالتالي يمكن اقتراح خريطة للمجموعات الصناعية التي سيتم تشكيلها في الجزائر.

تم تسليط الضوء على ثمانية فروع صناعية تتركز جغرافيا في ثلاثة عشر ولاية في شمال الجزائر نظرا لوجود بنية تحتية للنقل، وتوفر العمالة المؤهلة، أضف إلى قربها من مراكز البحوث والمعرفة ، وجود بنية تحتية ملائمة.

وبالتالي لا يمكن وضع تنظيم مكاني لقطاعات الأنشطة الصناعية في التجمعات بفعالية دون تدخل السلطات العامة واهتمامها بدورها المؤسسي وتقديم الحوافز المالية.

سادسا:الصادرات الصناعية

يعتبر الجانب التصديري في التجارة الخارجية احد أهم محركات النمو الاقتصادي، فتصدير المنتجات والسلع الوطنية تعتبر أمرً ضرورياً لدعم ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الأجنبية التي تغطي تمويل استيراد مختلف السلع من الدول الأخرى، وتتزايد تلك الأهمية بتزايد حاجة البلد المصدر لهذه العملات، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة في النشاط الإنتاجي، والحفاظ على فرص العمل القائمة، وتحسين مستوى دخل الفرد.

إن مبالغ الصادرات الصناعية للجزائر تتزايد من سنة إلى أخرى وهذا يرجع أساسا إلى المجهودات التي تبذلها الدولة من اجل تشجيع الصادرات.

إن الصادرات الصناعية الجزائرية لا تعبر عن القدرات الفعلية للاقتصاد الجزائري رغم ذلك لقد نمت بأكثر من ثلاث مرات خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، وفي سنة ٢٠٠٨ بلغت نسبتها حوالي ٢.٤٢% من إجمالي الصادرات بزيادة قدرها ٤٢% مقارنة بسنة ٢٠٠٧ [9]، لتنخفض سنة ٢٠٠٩ بنسبة ٤٥% مقارنة بسنة ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية.

- إن اغلب الصادرات هي زيوت وبعض مستخلصات الزفت ثم بالدرجة الثانية الامونياك ثم بدرجة ثالثة بقايا الحديد ثم بدرجة رابعة الفوسفات والكالسيوم ثم الزنك والمياه المعدنية والغازية والمعجونات الغذائية والكحول والاسمنت[10].

ومن جانب نوعية التكنولوجيا المستخدمة في الصادرات الصناعية فمساهمتها في صادرات التكنولوجيا المتقدمة بشكل ضعيف فقد كانت منعدمة في سنة ١٩٩٠ ولكنها بلغت ١% من إجمالي الصادرات في سنة١٩٩٨ [11]، وارتفعت إلى ٢% سنة ٢٠٠٣[12]، وهي تعبر عن المستوى الضعيف للاستخدام الجزائري للتقانة، رغم ذلك تبقى مؤشر بداية ينبئ عن الزيادة مستقبلا، وقد آن الأوان لتركز الجزائر على تصنيع السلع عالية التكنولوجيا لأنها مفتاح صادرات المستقبل.

تتركز الصادرات الصناعية في المواد نصف المصنعة، وجلها مستويات طاقوية لسوناطراك والشركة الوطنية للحديد والصلب سيدار ثم منتجات مركب الأسمدة الكيميائية، ومنتجات شركة الحديد والفوسفات ومنتجات ميتانوس ومنتجات الشركة المختلطة للهيليوم، وبعض المنتجات الغذائية والعجلات، إضافة إلى مواد التنظيف بفضل إستراتيجية الشراكة التي أصبحت معتمدة في العديد من القطاعات الاقتصادية.

وكنتيجة فإن الصادرات الصناعية منخفضة وهذا يرجع إلى ضعف آلية الجهاز الصناعي الجزائري، وعدم مقدرته على إنتاج منتجات ذات جودة عالية تستطيع المنافسة محليا ودوليا، فالمنتجات عالية التكنولوجية ضعيفة جدا، بسب المشاكل

المتعددة التي يتخبط فيها هذا القطاع، أضف إلى ذلك ضعف السياسة الصناعية التي تقوم بها الدولة، وعدم امتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات الكافية عن الأسواق الدولية.

وتعتبر الجزائر من الدول الأقل تنويعا من حيث عدد المنتجات المصدرة المنتجات المصدرة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ حوالي ١٠٦ منتوج وهو عدد قليل مقارنة بتونس ٢١٣ منتوج[13]، لترتفع إلى ١٠٨ منتج سنة ٢٠١٠ ثم لتنخفض سنة ٢٠١٢ إلى ٩٨ منتج[14] ، ويمكن القول أن الجزائر ما زالت تصدر منتجات كثيفة الموارد والعمالة لأن اغلب منتجاتها نصف مصنعة وهي تتطلب استعمال الموارد هذا من جهة، وتعتمد بشكل كبير على ما يتوفر لديها من عمالة رخيصة وقليلة المهارة في المنافسة إذا ما قورنت مع بعض الدول المصدرة لنفس المنتجات من جهة ثانية.

سابعا:التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر يذكر منها الأتي:

-التحدي المتعلق بالتمويل: فلقد ظل قطاع النفط في الجزائر محتفظا بدور القائد بين باقي قطاعات الاقتصاد؛ حيث بلغت الايرادت النفطية أكثر من ٩٧% من الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بامتياز، وفي ظل انخفاض أسعار النفط نتج عنه عدم القدرة على تمويل القطاع الصناعي نتيجة قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج الأمر الذي يستدعي تجديدها أو صيانتها، فأغلبها يعود إلى السبعينات والثمانينات، علاوة على الاهتلاك المعنوي لكثير من التجهيزات الإنتاجية نتيجة التقادم التكنولوجي؛ وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينات، أضف إلى ذلك الوضعية المالية الصعبة التي لم تسمح لها بتجديد عتادها باعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز أو مدخلات الإنتاج لكثير من الصناعات.

أضف إلى ما سبق عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية بأكثر من ٤٧% في افريل ١٩٩٤ نتج عنها ارتفاع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية خاصة قطع الغيار والمواد الأولية بسبب ارتباط أغلبية المؤسسات الصناعية بالسوق الخارجية، وبالتالي أدى إلى ارتفاع الديون المستحقة على المؤسسات العمومية، وانتقلت هذه الديون من ١٠ مليار دج سنة ١٩٩٤ إلى ٩٢ مليار دج بالأسعار الجارية سنة ١٩٩٥ أي أنها زادت بأكثر من ١٠ مرات خلال سنة واحدة[15]، علما إن الانخفاض في قيمة العملة المحلية يؤثر سلبيا على حوافز المنتجين نظرا لما يترتب عليه من ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج.

فعملية التطهير المالي خلال الفترة ١٩٩١ إلى غاية ٢٠٠١ تطلبت حوالي ١٢٠٠ مليار دج بما يعادل ١٧ مليار دولار[16]، وهو مبلغ ضخم كان من الممكن إنشاء به مصانع جديدة.

الاختناق في استكمال المؤسسات الاستثمارية التي أخذت فترة طويلة وتطلبت جزءا مهما من الموارد الاقتصادية نتيجة ارتفاع التكاليف بسبب التضخم السائد دوليا ومحليا، إضافة إلى التأخر في تطبيق نمط تكنولوجي مستورد وما يتمخض عن هذا التأخير من تكاليف مادية وتكنيكية، أو قد يتم إهمال هذه المؤسسات التي قد تكون أساسية لاكتمال وحدة اقتصادية معينة.

-**التحدي المتعلق بالتسويق**: نتيجة المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين المنتجات الصناعة المستوردة، ولقد دأبت الصناعة الجزائرية خلال السنوات السابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض قدرة الصناعة على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

-**التحدي المتعلق بالإنتاجية**: تدني مستوى الإنتاجية على المستويين العام والخاص مقارنة بتلك المستويات الموجودة في الدول الصناعية، وذلك لعدة أسباب أهمها البطالة المقنعة وضعف التخصص، وعدم وجود الحوافز الداعمة للإنتاج، إضافة لبعض العوامل المتعلقة بأخلاقيات العمل والالتزام به.

-**التحدي المتعلق بتنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا**: إن تنمية الموارد البشرية تعتبر حجر الزاوية في أي عملية تنموية تهدف إلى التحديث، أضف إلى ذلك أن عملية نقل التكنولوجيا لا يمكن أن تتم في غياب موارد بشرية ذات كفاءة، قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الجديدة، وصيانتها،ولابد من تحفيز تطوير التكنولوجيا المحلية التي تناسب ظروفها .

-ومن بين التحديات الأخرى التي تواجه الجزائر هو انكشاف اقتصادها على الخارج؛ نتيجة اعتمادها الكبير على الخارج فهي مصدرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية، والاستهلاكية، والرأسمالية وهذا يجعل توجهها خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية، وخاصة الأوربية بشكل أساسي.

الخاتمة:

إن البيئة المحيطة بالمؤسسات الصناعية تتميز بالتغير والتعقيد وشدة المنافسة، وهذا يتطلب منها الوقوف باستمرار أمام التحديات التي تفرزها هذه البيئة بالسرعة اللازمة وفي الوقت المحدد وبالكفاءة العالية، وذلك من خلال استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق وتبني الاستراتيجيات التنافسية الحديثة ،وفي مقدمتها إدارة الإبداع والابتكار باعتبارهما أحد المرتكزات الهامة في بناء وتعزيز قدرات التنافسية ، وتطوير منتجات جديدة ذات جودة عالية وبأقل

التكاليف الممكنة، والتركيز على إدارة المعرفة والاستثمار في الموارد البشرية بصورة فعالة ومستمرة وبطريقة مثالية، مما يسمح لها بتحقيق النمو واختراق الأسواق الدولية وتحقيق جودة الحياة.

بناء على ما سبق نقدم التوصيات التالية:

-**تطوير القاعدة التكنولوجية**: وذلك بالعمل على توفير ما يستلزم البحث العلمي من موارد بشرية ومالية ومادية، وتشجيع الإبداع والابتكار، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التقانة الملائمة من خلال التركيز على عنصري البحث العلمي والتطوير عن طريق ربط التعليم العالي بالصناعة في مجال الموارد البشرية، ويتم ذلك بالارتباط بعقود *أبحاث* وضرورة ربط إدارات البحث والتنمية في المؤسسات الصناعية بالجامعات، ولابد من مواكبة التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تغيير نمط العلاقة التعاقدية بين العامل ورب العمل؛ حيث أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى شيوع أنماط جديدة من التعاقدات أثرت بشدة على أسلوب أداء سوق العمل وأصبح هناك مزيد من الاعتماد على العمالة التي تعمل من منازلها لحساب المنشآت الصناعية.

-ضرورة إقامة المدن والمجمعات الصناعية الجديدة، وذلك بتوفير البنى الأساس من طرق وشبكات المياه وصرف صحي وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخير مثال على ذلك أنه من بين أهم أسباب القوة الاقتصادية الصينية هو إنشاء المدن الصناعية في ميدان صناعة السيارات والصناعة الكهربائية والتبغ، وهي تستخدم اليد العاملة الأقل تكلفة وضعيفة القيمة المضافة وبالتالي استطاعت المنافسة بالسعر، إضافة إلى ذلك فإن جل النسيج الصناعي فيها مغطى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، علما أن هذه المناطق سوف تعمل على تحقيق الآتي:

- -إن توفيرها سوف يقضي على الانتشار العفوي للمنشآت الصناعية، ويزيد من وفورات التجمع، ويجعل أمر معالجة نفاياتها أو مياهها الملوثة أمراً ممكناً، ويتخفف من آثارها البيئية الضارة عن طريق إقامة محطات معالجة للتخلص من النفايات، ومن شأنه أن يزيد من وفورات التجمع .
- -سوف ينهي مسألة معاناة الصناعيين من الحصول على الترخيص الإداري من الجهات الإدارية، وكما ينهي مسألة البطء في تنفيذ المشروعات وتحقيق الترابط الفعال في ترخيص المشروع وتنفيذه بسرعة كبيرة، نظراً لما توفره المنطقة الصناعية التي سيقام عليها المشروع من أبنية ومرافق وخدمات.
- -سوف يوفر الشروط المناسبة ويحقق التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة.
- -كما أن إقامة المنشآت الصناعية الخاصة في مدن خاصة بها سوف يساعد على حصر احتياجات الصناعة من المواد الأولية المحلية منها والمستوردة، ويمكّن الجهات المعنية من التحكم بالأمور المتعلقة بتوفير المستلزمات الصناعية.

- تشجيع تجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التي تنتج منتجات متشابهة أو مترابطة، وبالتالي يمكنها أن تتعاون كتسهيل الشراء المشترك للمواد الخام والحصول على التكنولوجيا الضرورية للإنتاج خاصة نتيجة التحالف فيما بينها والاشتراك في العمليات التسويقية.

-تحسين بيئة الأعمال: تعتبر بيئة الأعمال من بين العناصر الأساسية التي تساهم بشكل كبير في دعم القدرات التنافسية للدول، كما يعتبر الاستقرار والشفافية في بيئة الأعمال أحد الركائز الأساسية لتحسين قدرة أي بلد على جذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، زيادة عن ذلك فإن تنمية التجارة الخارجية في شكل الصادرات وكذا تحسين أداء المنتجات الصناعية المحلية في الأسواق الخارجية يعتبر في حد ذاته هدفا استراتيجيا لا يمكن بلوغه إلا من خلال وجود مؤسسات صناعية تتميز بالفعالية القوية، إضافة إلى امتلاك البلد لهياكل قاعدية داعمة للقدرات التنافسية للمؤسسات وتساهم في تدنية تكاليف القيام بالأنشطة الاقتصادية .كما يعتبر التدخل الحكومي من بين المحددات الرئيسية لبيئة الأعمال في أي بلد، حيث كلما كان التدخل الحكومي يتميز بالعقلانية والمساواة بين القطاعين الخاص والعام ويساوي بين جميع المستثمرين في إطار قواعد المنافسة التامة، كان ذلك مؤشرا إيجابيا عن وجود بيئة أعمال أكثر جاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي. أضف إلى ذلك لابد من محاولة التخفيف من حدة البيروقراطية الإدارية وتحسين الخدمات المصرفية.

-ضرورة إيجاد إستراتجية صناعية واضحة هدفها النهوض بالقطاع الصناعي، وذلك بالتركيز على الصناعات التي للجزائر فيها ميزة نسبية والتي يمكنها أن تحقق تنويع الصادرات .

-حتمية دفع الصناعة الغذائية، لكونها قطاع هام يساهم بنسبة ٣٣% في القيمة المضافة و٤٥% في رقم أعمال الإنتاج الصناعي الوطني. والاهتمام بالصناعة البتر وكيماوية حيث تعتبر من بين الصناعات المهمة والرئيسية للعديد من الصناعات التحويلية المرتبطة أساسا بها، والتي تمكن من فتح مناصب شغل جديدة، علما أن الجزائر تمتلك جميع المقومات التي تسمح لها بأن تكون أكبر دول منتجة للمواد البتروكمياوية، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز.

-ضرورة إقامة مصانع للمواد الغذائية الزراعية مثل المواد المستخرجة من النخيل والتمور وزيت الزيتون التي يمكن تصديرها لبعض الدول كالصين وباكستان وتركيا والهند.

- ضرورة اهتمام المؤسسات الصناعية بمصلحة البحث والتطوير من اجل التحسين و تعزيز الثقافة الابتكارية.

- تشجيع مبادرات الجامعيين لتجسيد مشاريعها المقترحة على مختلف الوزارات والإدارات، دون أي متابعة، رغم أنها تبقى الحل الأنجع في تطوير القطاع الصناعي،

والعمل على تحقيق زيادة تدريجية في الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير كأحد أهم الشروط اللازمة لتطوير الفنون الإنتاجية في قطاع الصناعة وابتكار منتجات جديدة.

-العمل على الاستفادة من تجارب الدول التي استطاعت النهوض بقطاعها الصناعي خاصة التي ركزت على الصناعة الغذائية والصناعة النسيجية لان الجزائر تمتلك فيهما ميزة نسبية.

-ينبغي أن يخضع كل من السياسة الصناعية العامة والمشاريع المحددة في مجال الصناعة للتقييم والمساءلة بشكل دوري. ويتم تعديل السياسات والمشاريع التي تعتبر قاصرة الأداء أو عاطلة، استناداً إلى المشاورات المكثفة مع الشركات المعنية، أو وقف العمل بها.

-رفع القيود على توفر العقار الصناعي، بمنح القطاع الخاص إمكانية إنشاء وتهيئة وتسيير حظائر صناعية على امتداد الطريق السيار شرق-غرب، في إطار نظام الامتياز، والتفكير جليا في إنشاء مناطق حرّة تهتم بتنمية المنتجات الموجهة إلى التصدير.

المراجع والإحالات:

[1]–المعهد العربي للتخطيط، **التجربة الكورية في تنمية الصادرات**، ٢٠١٦/١٢/١٠، متاح على الرابط:
http://www.arabapi.org/images/training/programs/1/2013/219_P14011-5.pdf

[2]– كمال عيشي، دور نظرية الايوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة بسكرة، العدد ٦، ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٢٢٧.

[3] –*M.Benaisaad, **économie du développent de l'Algérie**, OPU, economica, Paris, 1979, p46-47.*

[4] –*A. Benachenhou, **l'expérience algérienne de planification et de développement 1962–1982**, OPU, Algérie, 1982, p27.*

[5]–محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب للنشر، دون سنة نشر، ص٢.

[6]–عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريبب أم الحسن، دار موفم للنشر، الجزائر، 1999 ، ص 53.

[7]–الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، المجلد ٢٥– العدد الثاني–٢٠٠٩، ص ٢٧٦.

[8] – *MORAN, P.A.P, **The Interpretation of Statistical Maps. Journal of the Royal Statistical Society,** Series B (Methodological) Vol. 10, No. 2, 1948, pp. 243-251*

[9] - *Rouane Rafik, **le marketing direct international au service des exportations algériennes hors hydrocarbures**, D'ahlab, Algérie, 2010, P114.*

[10]- لزعر علي، ايت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، عدد ١١، ٢٠١٢ ، ص٥٥.

[11]- محمد أزهر السماك، **قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة**، سلسلة كتاب المستقبل دراسات في التنمية العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٨٦

[12] -*World Bank, **World Development Report** 2000-2001, Washington, USA, 2001, p310.*

[13] - *CNUCED, **Manuel statistiques** 2000, 2010, 2012.*

[14]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة** ١٩٩٨، الجزائر، جوان ١٩٩٨، ص٢٨ .

[15]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة** ١٩٩٨، الجزائر، جوان ١٩٩٨، ص٢٨ .

[16] - *Abdelmadjid Bouzidi, **industrialisation et industries en Algérie**, ٢٠١٥/٠٣/١٢: http//library.fes.de/pdf-files/bueros/algérien/06416- etude.pdf*

Abstract :
Since independence, Algeria has been living a real battle and in a race against time for sustainable economic development and reducing dependency on foreign markets to achieve quality of life, but without having strong national industries based on the use of modern technological methods in industrial production, and the provision of products Industrial in accordance with the requirements of global quality, and the reliance on the hydrocarbon sector as the sole source of capital accumulation has made the economy dependent on oil and natural gas production levels and the development of prices in international markets, as well as making it more vulnerable, and vulnerable to shocks and economic fluctuations The international level, especially in light of the low oil prices and the erosion of the exchange reserves from year to year.

This research examines the most important challenges facing the development of the industrial sector in Algeria, knowing that the state has spent a lot on this sector in order to reform it؛

The research found a set of challenges that limit the sector's ability to improve the quality of life in Algeria, mainly due to the lack of funding due to low oil prices, the inattractiveness of the investment climate in light of the widespread phenomenon of administrative bureaucracy, and the inability of the industrial body to produce products High quality and affordable prices.
Key words : Industrial Sector, Manufacturing, Extractive Industry, Industrial Growth, Industrial Exports, Industrial Settlement.